مترجم

الإقتصاد السياسي في لبنان:
من النهب إلى الإلتهام الذاتي

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

www.u-feed.com

مترجم

الاقتصاد السياسي في لبنان: من النهب إلى الالتهام الذاتي

إعداد: **ليديا أسود**

المصدر: **Carnegie Middle East Center**

كانون 2 2021

الفهرس

الفهرس	صفحة 2
ملخص	صفحة 3
المواضيع الرئيسية	صفحة 3
الاستنتاجات والتوصيات	صفحة 3
المقدمة	صفحة 4
بلد الدخل الهائل وعدم المساواة في الثروة	صفحة 6
الجناة: النخبة السياسية والتجارية في لبنان	صفحة 11
الإصلاح الضريبي: خطوة أولى ملموسة نحو نموذج اقتصادي جديد	صفحة 15
الخلاصة: نحو دولة جديدة	صفحة 21

ملخص

على مدى العقود الثلاثة الماضية، دفعت الطبقة الحاكمة في لبنان - التي تضم نخبًا سياسية وتجارية متشابكة - البلاد إلى الحضيض. للنجاة من تراكم التحديات المستمر، بما في ذلك الأزمة المالية التي اندلعت في أكتوبر 2019، يحتاج لبنان إلى دولة متجددة يدعمها نموذج اقتصادي جديد مع العدالة الاجتماعية في جوهره. يعد الإصلاح الضريبي أمرًا محوريًا لمثل هذا المسعى - ولضمان أن تمتلك الدولة الوسائل اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية ومعالجة الفقر وعدم المساواة.

المواضيع الرئيسية

- منذ عام 2005، يتسم لبنان بتفاوت شديد في الدخل والثروة. يحصل 1 في المائة من السكان، في المتوسط ، على 25 في المائة من الدخل القومي، بينما يتلقى النصف الأفقر أقل من 10 في المائة. فيما يتعلق بالثروة، يمتلك أغنى 10 في المائة من السكان ما يقرب من 70 في المائة من إجمالي الثروة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطبقة الوسطى والفقراء لديهم فرصة ضئيلة في الصعود.
- المسؤولون عن هذا الوضع هم النخب السياسية والتجارية في البلاد. لقد قاموا معًا بتقسيم القطاعين العام والخاص في البلاد فيما بينهم وأنشأوا نظامًا يمكنهم من خلاله جني الريع على أي نشاط اقتصادي تقريبًا.
- بدون إصلاحات جذرية وفورية، سيصبح لبنان دولة فاشلة. على الرغم من ضرورة إجراء تغيير سياسي ومؤسسي كبير، إلا أن إعادة تصميم النموذج الاقتصادي للبلد لا يقل إلحاحًا. إن مفتاح تصميم مثل هذا النموذج وكذلك الدولة الجديدة التي تضمن توزيعًا أكثر عادلاً للموارد هو الإصلاح المالي.

الاستنتاجات والتوصيات

- يجب على لبنان أن يصمم ضريبة دخل عامة وتصاعدية تفرض ضرائب على جميع مصادر الدخل معًا، بدلاً من ضريبة الدخل المنفصلة. سيشمل ذلك جميع أنواع دخل رأس المال.
- يجب على لبنان زيادة معدلات الضرائب الهامشية الأعلى المطبقة على أعلى الدخول. تعد معدلات الضرائب الهامشية الأعلى في لبنان منخفضة جدًا وفقًا للمعايير الدولية والتاريخية.

- يجب أن يفرض لبنان ضريبة ثروة لمرة واحدة على أغنى اللبنانيين لغرض تمويل الإغاثة الطارئة التي تشتد الحاجة إليها: ضريبة استثنائية بنسبة 10 في المائة على المليارديرات ستدر 2-3 في المائة من الدخل القومي، وهوما يزيد عن الدخل التدريجي. يتم جمع الضرائب حاليًا من جميع اللبنانيين مجتمعين.
- بالإضافة إلى ضريبة الثروة لمرة واحدة، من الضروري أن يفرض لبنان ضريبة سنوية على الثروة بجميع أشكالها، ولا سيما على الممتلكات المبنية، من أجل زيادة الإيرادات.

المقدمة

حتى قبل الاحتجاجات الحاشدة التي هزت لبنان في أكتوبر / تشرين الأول 2019، كان الاقتصاد السياسي للبلاد في حالة تآكل. ومع ذلك، فاجأ الانهيار المالي المستمر والحتمي الكثيرين، بسبب الافتراض السائد بأن الديمقراطية التوافقية في لبنان واقتصاد عدم التدخل - متجذر في كان قطاعا البنوك والعقارات استثنائيًا ودائمًا. لطالما عملت النخبة السياسية في البلاد على تضخيم مجاز الاستثناء اللبناني هذا من أجل الحفاظ على الوضع الراهن الذي كان المستفيد الأول إن لم يكن المستفيد الوحيد. لكن الحقيقة هي أن استثنائية لبنان تكمن في ارتفاعه القياسي في الدخل وعدم المساواة في الثروة، والذي يديمه اقتصاد سياسي فاسد. في الواقع، كانت هذه الاستثنائية بالتحديد هي المحرك الرئيسي لاحتجاجات 2019.

في وقت سابق من ذلك العام، ناقشت الحكومة اللبنانية إطلاق برنامج تقشف للتعامل مع الأزمة المالية المتصاعدة. كانت الشرائح السكانية الأشد فقرا وضعفا قد تأثرت بشكل غير متناسب بمجموعة من تدابير سوء التفكير: تخفيضات في أجور القطاع العام، والرواتب الشهرية، والمعاشات التقاعدية. زيادة الضرائب على المنتجات المستوردة؛ وانخفاض التمويل للمنظمات غير الحكومية، التي يلبي العديد منها الفئات المحرومة. في 17 أكتوبر / تشرين الأول 2019، عقدت الحكومة الأمور بإعلانها عن إجراءين جديدين - رسم يومي قدره عشرين سنتًا على المكالمات الهاتفية عبر الإنترنت، بما في ذلك تطبيق WhatsApp المستخدم على نطاق واسع، وخطة لزيادة ضريبة القيمة المضافة من 11 إلى 15 بالمائة بحلول عام 2022.3 كانت هذه هي القشة الأخيرة. نزل اللبنانيون إلى الشوارع بأعداد كبيرة للمطالبة بإنهاء النظام السياسي الفاسد الذي حرمهم من الفرص الاقتصادية ومكّن النخب الحاكمة ورجال الأعمال المتشابكة من مواصلة إثراء أنفسهم.

في عام 2020، مع انخفاض قيمة الليرة اللبنانية بسبب الأزمة المالية الكاملة الآن، دخل الاقتصاد في حالة من السقوط الحر وتضخمت نسبة السكان الذين يعانون من ضائقة شديدة. في يونيو2020، أعلن وزير الاقتصاد المنتهية ولايته راؤول نعمة أن سيجد 60 في المائة من اللبنانيين أنفسهم تحت خط الفقر بحلول نهاية العام. وفي الشهر نفسه، كشف رئيس جمعية تجار بيروت أن ربع شركات القطاع الخاص في بيروت قد أغلقت، مع ارتفاع الرقم حتى خارج العاصمة.. وتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. في يوليو/ تموز 2020، ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 24 بالمائة مقارنة بالشهر السابق وبنسبة تزيد على 330 بالمائة مقارنة بشهر يوليو2019.

حذرت منظمة هيومن رايتس ووتش من أن ملايين الأشخاص في البلاد معرضون لخطر المجاعة. تصاعدت حالات الانتحار بين اللبنانيين الفقراء بسبب الإعسار واليأس. وفي الوقت نفسه، فإن عاملات المنازل المهاجرات، الخاضعات بالفعل لنظام الكفالة الاستغلالي وغالباً ما يعشن في ظروف مروعة، يتعرضن للتخلي بشكل متزايد خارج سفارات بلدانهن من قبل "الكفلاء" الذين لم يعودوا قادرين على دفع أجورهم. سرّعت أزمة COVID-19 انهيار لبنان وألحقت أضرارًا أكبر بالقطاعات السكانية الأكثر ضعفاً في البلاد. وبعد ذلك، في 4 آب، أدى انفجار مرفأ بيروت إلى ركوع البلاد على ركبتيها.

لبنان في حاجة ماسة إلى خطة إنقاذ من صندوق النقد الدولي، الذي أبدى استعداده للمساعدة. لكن صندوق النقد الدولي ربط شروطاً بحزمة المساعدات المقترحة: سيتعين على لبنان أن يسن إصلاحات هيكلية تزيد من الشفافية والاستقرار المالي وتحد من الفساد والتهرب الضريبي. مما لا يثير الدهشة، أن الطبقة الحاكمة في البلاد أثبتت عدم استعدادها لتلبية مثل هذه المطالب خوفًا من فقدان امتيازاتها. نتيجة لذلك، أدت الاجتماعات التي عقدتها وفود حكومية لبنانية مع مسؤولي صندوق النقد الدولي إلى طريق مسدود.

مع ذلك، إذا كان هناك أي شيء، فإن الانهيار المستمر للقطاع المالي في لبنان يقدم للبنانيين فرصة لإصلاح الاقتصاد السياسي غير السليم في بلدهم. في حين أن مثل هذا الإصلاح قد يستلزم تغييرًا سياسيًا جذريًا، بما في ذلك تفكيك نظام تقاسم السلطة الطائفي، إلا أنه ينبغي أيضًا تقديم نموذج اقتصادي لبناني معاد تصميمه، وهو نموذج يبتعد عن الليبرالية الجديدة ويتجه نحو دولة رفاهية مركزية. بالنظر إلى مستويات الفقر وعدم المساواة المدقع في لبنان وتضاؤل الطبقة الوسطى، يجب أن يكون للنموذج الاقتصادي الجديد العدالة الاجتماعية في جوهره. في بلد لا تدر فيه الدولة سوى القليل من الإيرادات وتفشل في ضمان العدالة الاجتماعية، يجب أن يكون الإصلاح الضريبي لبنة أساسية في أي حزمة إصلاح ودولة لبنانية متجددة.

بلد الدخل الهائل وعدم المساواة في الثروة

التفاوت في الدخل مستوطن في لبنان. أُجريت أول دراسة قطرية لتوزيع الدخل في لبنان عام 1960 وكشفت أن أغنى 4 في المائة من السكان حصلوا على 32 في المائة من الدخل القومي. نصف السكان يعيشون في فقر، ويكسبون 18 بالمائة فقط من الدخل القومي. بل كانت هناك فوارق كبيرة بين المجموعتين التي تقع بين أغنى 4 في المائة وأقل 50 في المائة.

لم يتغير شيء يذكر في العقود الستة الفاصلة. استخدمت دراسة نُشرت في 2018 من قبل World Inequality Lab البيانات المالية الجزئية لتقدير توزيع الدخل لجميع سكان لبنان بين عامي 2005 و2016، بما في ذلك العمال المهاجرين واللاجئين غير اللبنانيين. الأرقام مذهلة. حصل أغنى 10 في المائة من أغنى الأفراد في البلاد على ما بين 49 و54 في المائة من الدخل القومي، وحصل متوسط 40 في المائة على 34 في المائة، وحصل أفقر 50 في المائة من السكان بين 12 و14 في المائة (انظر الشكل 1). كمتوسط سنوي، فإن أغنى 10 في المائة يحصلون على أكثر من 50 في المائة من إجمالي الدخل المكتسب في البلاد. وبالمقارنة، كان هذا الرقم أقل من 35٪ في فرنسا وحوالي 45٪ في الولايات المتحدة. تضع مثل هذه الإحصائية لبنان ضمن البلدان التي لديها أعلى مستويات عدم المساواة في الدخل في العالم، إلى جانب جنوب إفريقيا والبرازيل (انظر الشكل 2).

الشكل 1: حصص الدخل في لبنان 2005-2016

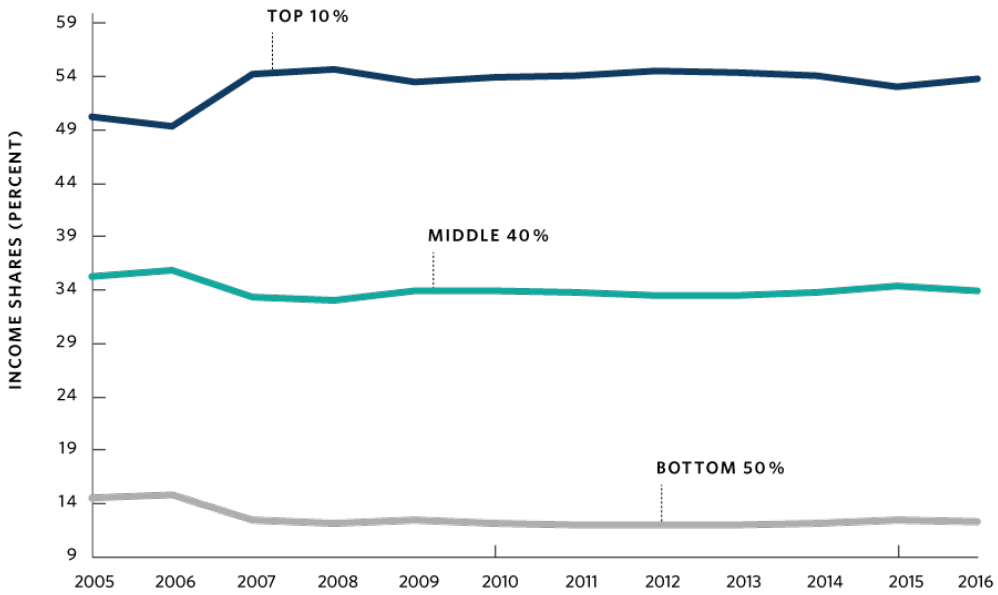

الشكل 2: أعلى نسبة دخل في لبنان وبعض الدول المختارة

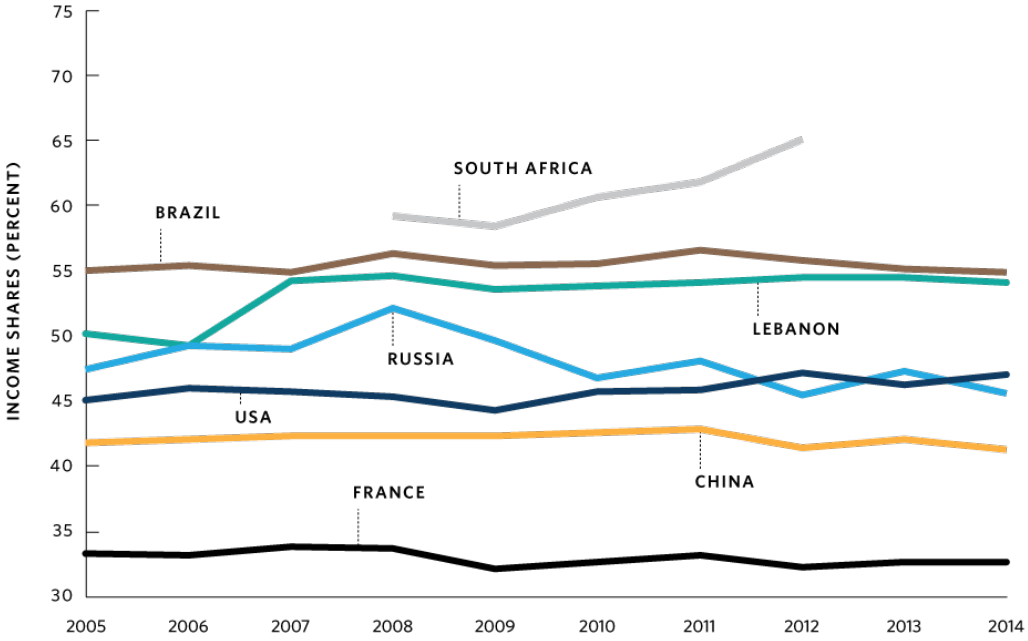

إلى جانب ذلك، كان هناك القليل من الحركة الصعودية للطبقة الوسطى والفقيرة. بين عامي 2005 و2016، كان احتمال البقاء في فئة الدخل الأغنى بنسبة 1 في المائة في العام التالي، في المتوسط، 75 في المائة. بالنسبة لأعلى 0.1 في المائة، كان احتمال البقاء في المجموعة حوالي 70 في المائة. وينطبق الشيء نفسه على احتمال البقاء في المجموعات العليا بعد سنتين أو ثلاث سنوات (انظر الشكلين 3-أ و3-ب). كانت هذه الأرقام مرتفعة عند مقارنتها بأرقام دول أخرى، مثل كندا والولايات المتحدة.

الشكل 3-أ: معدل التنقل في لبنان: احتمال البقاء في الفئات الأعلى دخلاً بعد عام واحد

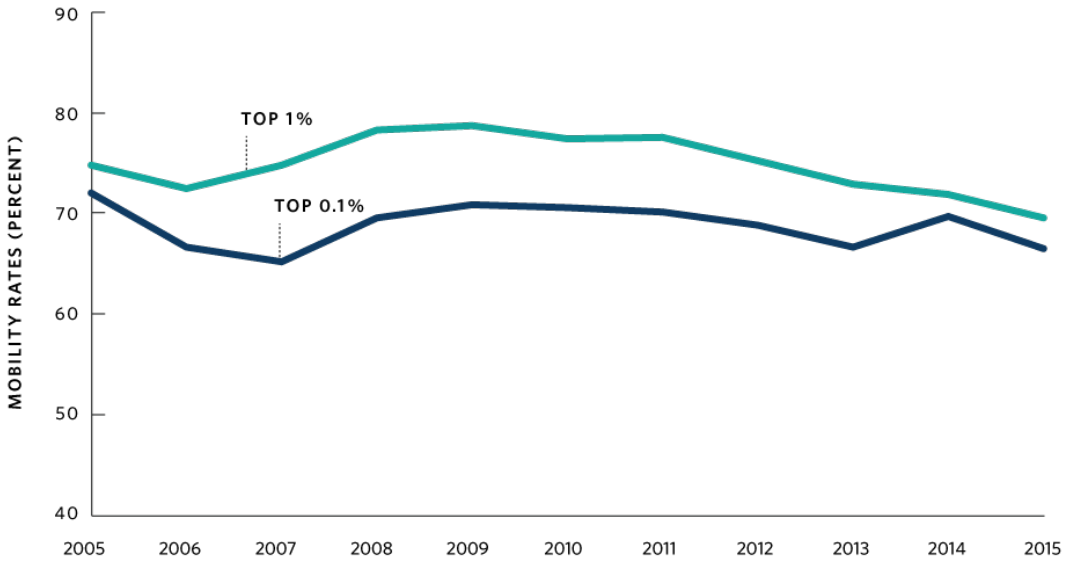

الشكل 3-ب: معدل التنقل في لبنان: احتمالية البقاء ضمن فئة الـ 1٪ الأعلى بعد سنة، سنتين وثلاث سنوات.

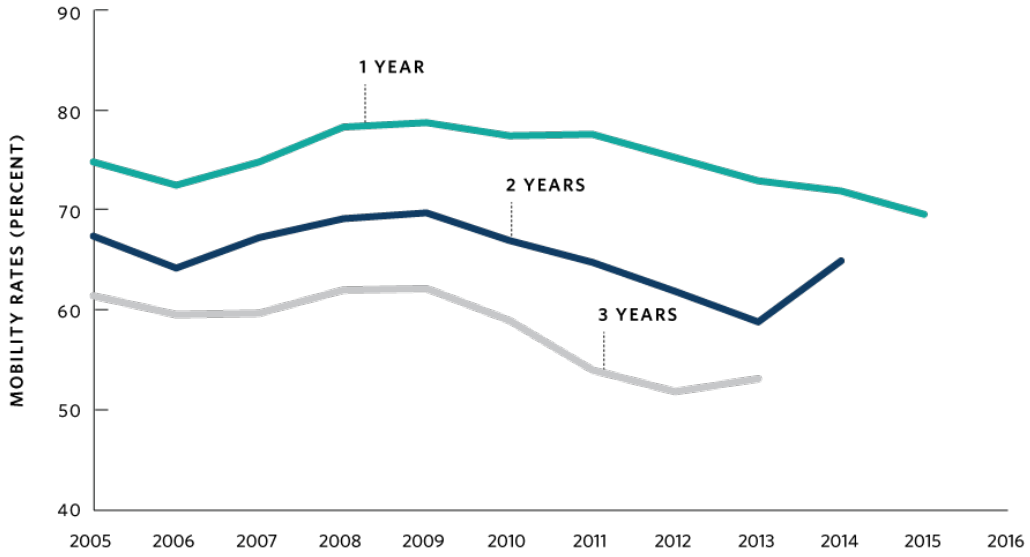

يتضح موقف مثير للقلق بالمثل عند النظر إلى توزيع دخل العمل فقط (بمعنى الأجور والمرتبات والمعاشات التقاعدية)، نوع الدخل الذي يكسبه غالبية السكان. تشير البيانات إلى أن أعلى 10 في المائة من أصحاب الدخل من العمل حصلوا على ما بين 41 و45 في المائة من إجمالي دخل العمل (انظر الشكل 4). حصل أفقر 50 في المائة على ما بين 13 و15 في المائة من إجمالي الحصة، وهو تقريباً نفس الحصة التي حصل عليها أغنى 1 في المائة (انظر الشكل 5). ومن المثير للاهتمام، أنه بين عامي 2005 و2016، تغطي البيانات المالية فقط ما بين 4 و13 في المائة من إجمالي القوى العاملة. بعبارة أخرى، لا تغطي الإدارة المالية سوى نسبة صغيرة من إجمالي القوى العاملة، مما يشير إلى أن حصة القطاع غير الرسمي كبيرة جدًا وربما أكبر من التقديرات الرسمية.

الشكل 4: أعلى 10٪ ومتوسط 40٪ حصص دخل العمل في لبنان 2005-2016

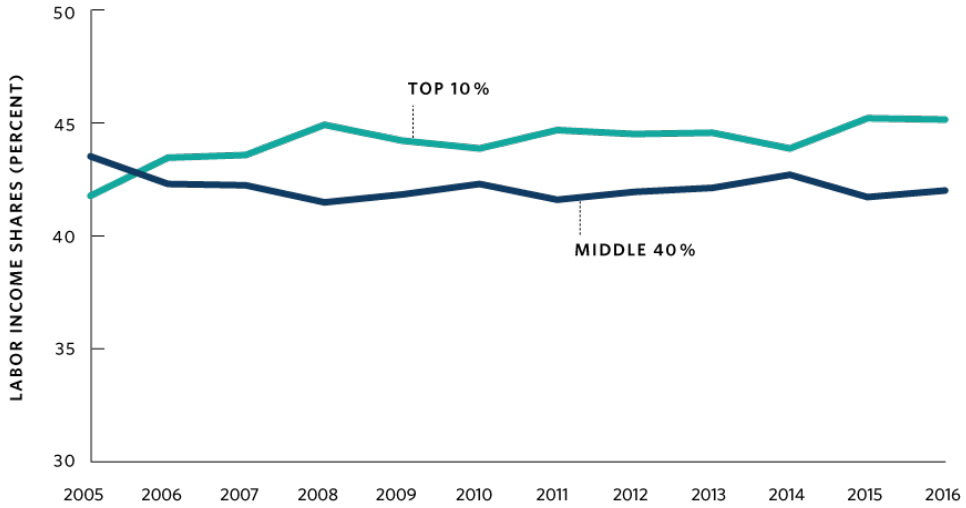

الشكل 5: أعلى 1٪ وأدنى 50٪ حصص دخل العمل في لبنان 2005-2016

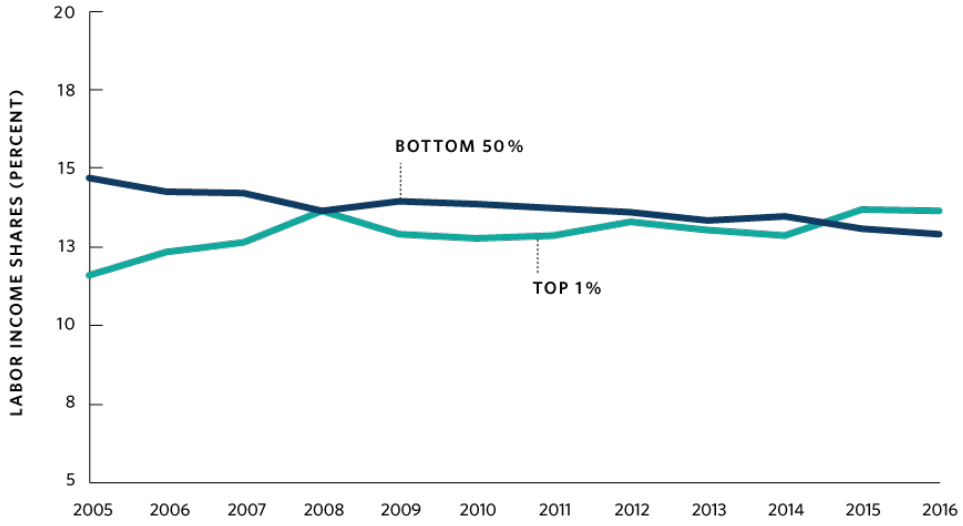

يبدو أيضًا أن عدم المساواة في الثروة في البلاد متطرف، على الرغم من صعوبة تقديرها لأن بيانات الثروة نادرة من بيانات الدخل في لبنان. يتوفر حاليًا مصدران فقط لتتبع ملكية الثروات في لبنان: توزيع الودائع المصرفية في عام 2017 وقوائم الملياردیرات التي نشرتها مجلتان، فوربس وأرابيان بيزنس. وبحسب المصدر السابق، شكّلت 0.1٪ من الحسابات المصرفية 20٪ من إجمالي الودائع. وفقًا لكل من Forbes و Arabian Business، مثّلت ثروة الملياردیرات، في المتوسط ، 30٪ من إجمالي الدخل القومي في لبنان بين عامي 1990 و2016، و23٪ بين 2010-2017، متجاوزةً بذلك أرقام معظم البلدان الأخرى (انظر الشكل 6). بين عامي 1990 و2016، كان 10 في المائة من السكان يمتلكون ما يقرب من 70 في المائة من إجمالي ثروة البلاد، ويمتلك 1 في المائة ما يقرب من 45 في المائة، بينما تُرك أفقر 50 في المائة بأقل من 5 في المائة (انظر الشكل 7). مستويات عدم المساواة في الدخل هذه أعلى بكثير من تلك الموجودة في الصين وفرنسا وأعلى قليلاً من تلك الموجودة في روسيا والولايات المتحدة خلال نفس الفترة.

الشكل 6: ثروة الملياردیرات كنسبة من الدخل القومي في بلدان مختارة، متوسطها للفترة 2010-2017

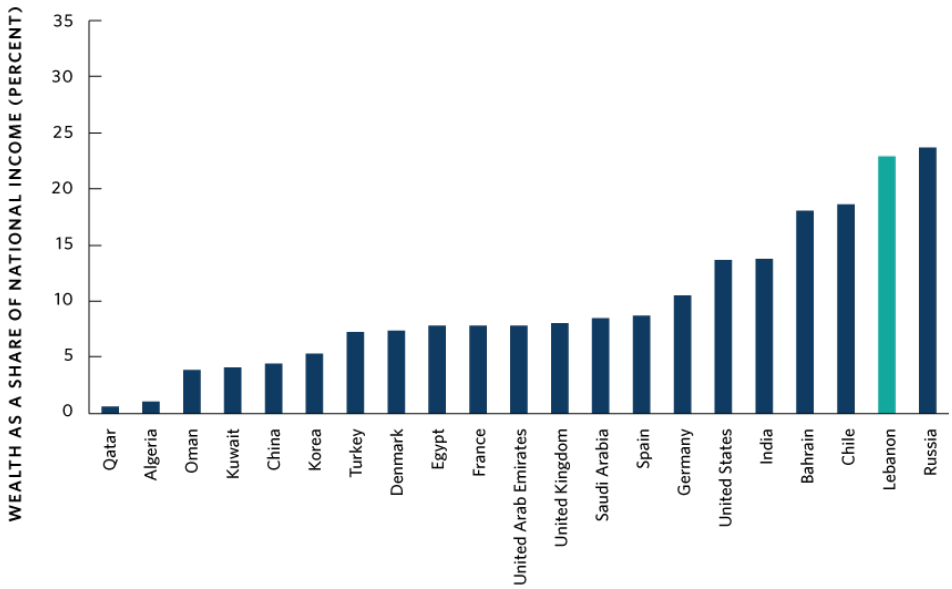

الشكل 7: حصص الثروة في لبنان، متوسطات 1990-2016

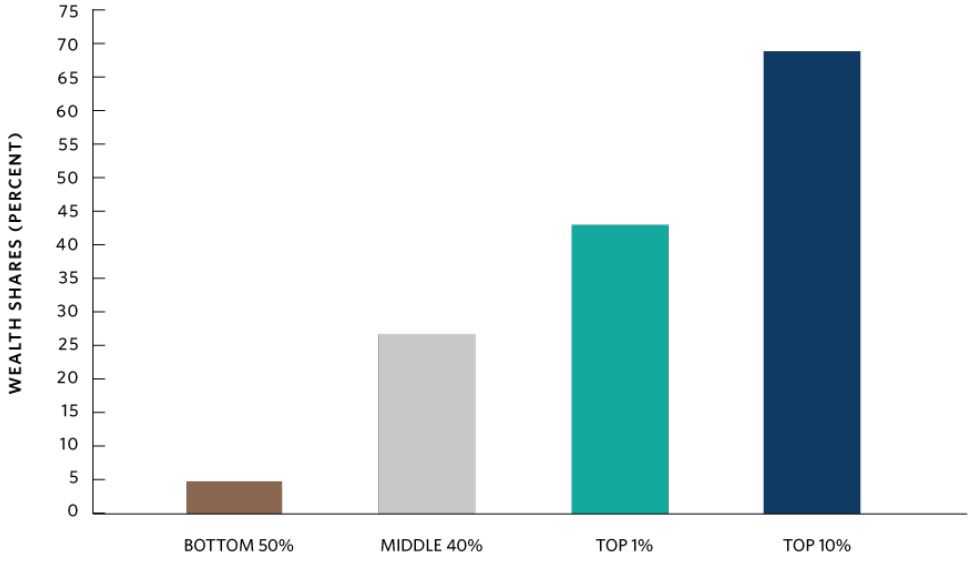

الجناة: النخبة السياسية والتجارية في لبنان

أسباب الثروة المفرطة وعدم المساواة في الدخل في لبنان هي أسباب اقتصادية وسياسية. وقد تفاقمت بسبب اتفاق الطائف لعام 1989، الذي أنهى الحرب الأهلية ولكنه عزز أيضًا شكل الديمقراطية التوافقي الإشكالي في البلاد، وتضمن الديمقراطية التوافقية تمثيل كل مجتمع محدد في الحكومة والمؤسسات الوطنية الأخرى وقادر على التأثير في السياسة. من الناحية النظرية، تعتبر الديمقراطية التوافقية مفيدة من حيث أنها تفرض التقاسم العادل للسلطة بين مجموعات متعددة لمنع الصراع الأهلي. ومع ذلك، من الناحية العملية يمكن أن تشوه الحكم بشكل خطير في الحالة اللبنانية، زودت النخبة - القادة السياسيين الطائفيين - بوسائل مختلفة لإثراء أنفسهم على حساب الأغلبية.

خلقت العلامة التجارية اللبنانية للديمقراطية التوافقية نظام "كارتل الحزب". الكارتل الحزبي هو في الأساس تحالف من النخب التي هي على خلاف أيديولوجي ولكن يتعين عليها تقاسم السلطة، غالبًا من خلال حكومات الوحدة الوطنية. لقد شهد لبنان اعتمادًا مفرطًا على مثل هذه الحكومات منذ نهاية الحرب الأهلية، لا سيما في السنوات التي أعقبت اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري عام 2005 واتفاقات الدوحة عام 2008. نظرًا لطبيعتها المجزأة والمصالح المتضاربة في كثير من الأحيان للحزب. الأحزاب السياسية التي يمثلونها، وحكومات الوحدة الوطنية لا - قد يجادل المرء، ولا تستطيع - أن تنفذ باستمرار سياسات عامة متماسكة من أجل المصلحة المشتركة. ومع ذلك، وعلى الرغم من خلافاتهم الأيديولوجية، فإن النخب التي تقف وراء هذه الحكومات غالبًا ما تتواطأ في مسألة نهب الدولة، وحماية امتيازاتها الاقتصادية، ومنع المنافسة السياسية من الناشئة، ولا سيما أولئك الذين يرغبون في تغيير النظام.

إن أحد الجوانب الضارة بشكل خاص للعلامة التجارية اللبنانية للديمقراطية التوافقية، وهو الجانب الذي أدى أيضًا إلى زيادة عدم المساواة، هو أنه يعزز الهوية الطائفية بل ويؤسسها. في لبنان، تبرز الطائفية في كل جانب من جوانب الحياة: الزواج، والإرث، والتمثيل السياسي، وطلبات العمل، وملكية الأراضي، وتعيين القضاة، وغير ذلك الكثير. هذه المأسسة تعزز المنافسة بين الطوائف وتشجع المحسوبية. كما أنه يعيق ظهور أحزاب سياسية متعددة الطوائف يمكنها كسر هذه الديناميكية. في مقابل دعم الناس العاديين، يقدم القادة الطائفيون خدمات مثل التوظيف، وتخفيض الرسوم المدرسية، والرعاية الصحية لمجتمعاتهم. للحفاظ على شبكات المحسوبية هذه، يقوم الزعماء الطائفيون بإذكاء المظالم الدينية السياسية بينما يمنعون الدولة من تحمل مسؤولية توزيع الخدمات المعنية. هناك حلقة مفرغة تلعب دورها: الديمقراطية التوافقية تشل الدولة وتمنع تبني سياسات عامة تحابي الصالح العام. وهذا بدوره يزيد من اعتماد الجمهور على

الزعماء الطائفيين. نتيجة لذلك، يستمر الزعماء الطائفيون في التمتع بدعم السكان، والاحتفاظ بامتيازاتهم الاقتصادية، والحفاظ على قبضتهم على السلطة.

كما مكنهم غياب القيود السياسية على القادة الطائفيين من تصميم نموذج اقتصادي لصالح امتيازاتهم الاقتصادية، والقيام بذلك بشكل مستقل عن الشبكات الطائفية والزبائنية من خلال إقامة تحالفات قوية مع رجال الأعمال والمصرفيين. في لبنان، ربما أكثر من أي بلد آخر في المنطقة، ترتبط النخب السياسية والتجارية ببعضها البعض. على سبيل المثال، ما يصل إلى ثمانية عشر من أكبر عشرين بنكًا في البلاد لديها مساهمون رئيسيون مرتبطون بالنخب السياسية، و"الأفراد المرتبطون ارتباطًا وثيقًا بالنخب السياسية يسيطرون على 43٪ من الأصول في القطاع المصرفي التجاري في لبنان" وهذا أمر مهم لأنه، تاريخيًا، أثبتت القطاعات الاقتصادية التي يهيمن عليها تركيز الشركات المرتبطة سياسيًا أنها أقل قدرة على المنافسة. إن جوهر العلاقة المفيدة للطرفين بين النخب السياسية والتجارية بسيط: في مقابل الإعفاءات الضريبية الكبرى وسياسات عدم التدخل والحد الأدنى من تدخل الدولة، تقدم نخب رجال الأعمال رشاوى منتظمة للنخب السياسية.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن فترة إعادة الإعمار التي أعقبت الحرب الأهلية اتسمت بتحول في السياسة النيو ليبرالية قريبًا مما لوحظ في الدول الغربية خلال الثمانينيات. خصخصت النخب السياسية - الأعمال الاقتصاد وسهلت الاستحواذ الهائل لعصبتهم على العقارات والأصول المالية، وبفضل ذلك حصلوا على إيجارات ضخمة على مدى السنوات التالية. يفسر تخصيص القادة السياسيين لموارد البلاد سبب كون الحصة الإجمالية للبنان من رأس المال العام، أو الأصول المملوكة للحكومة والمستخدمة للصالح العام، منخفضة للغاية، على الرغم من أنه للأسف من المستحيل استنباط تقديرات دقيقة للثروة اللبنانية إلى الدخل. نسبة. هذه علامة مقلقة، حيث أظهرت الأبحاث أن ديناميكيات رأس المال العام مقابل رأس المال الخاص هي آلية رئيسية في تفسير مستويات عدم المساواة. على سبيل المثال، ترافق ارتفاع عدم المساواة في الدخل الذي لوحظ في جميع أنحاء العالم منذ ثمانينيات القرن الماضي مع زيادة رأس المال الخاص وانخفاض رأس المال العام (انظر الشكل 8).

الشكل 8: صافي الثروة الخاصة وصافي الثروة العامة إلى نسب الدخل القومي في الدول الغنية، 1970-2015

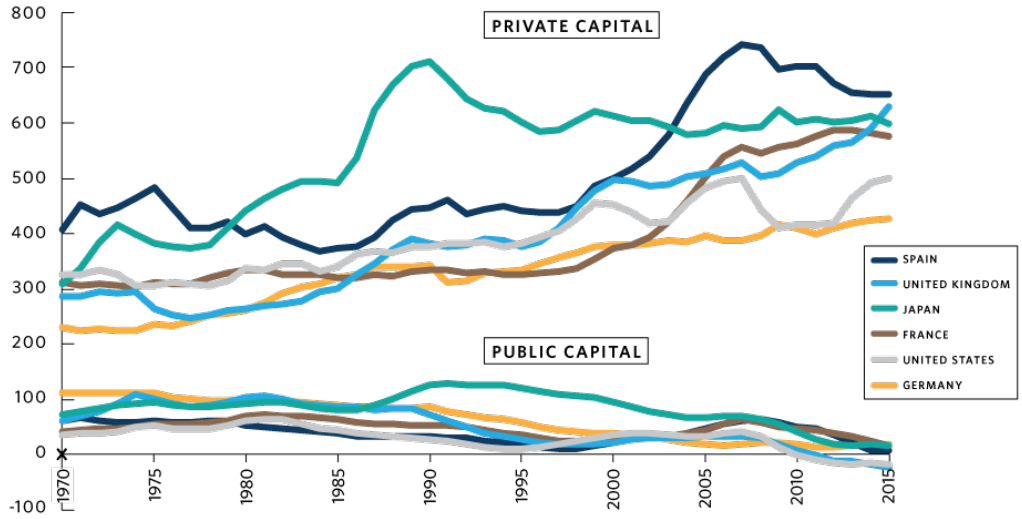

يوضح مثالان بارزان كيف دمرت الطبقة الحاكمة الدولة ببطء على حساب اللبنانيين العاديين. الأول هو النهب المباشر للخزينة اللبنانية، وهو سبب المستويات الفلكية للدين العام اليوم. منذ تسعينيات القرن الماضي، أصدرت الدولة دينًا عامًا على شكل سندات حكومية بالليرة اللبنانية. تم شراء هذه السندات في الغالب من قبل البنك المركزي والبنوك المحلية اللبنانية والمؤسسات العامة الأخرى وكانت أسعار الفائدة مرتفعة للغاية. ونتيجة لذلك، فإن معظم الأموال التي جمعتها الدولة من خلال السندات كانت تُستخدم في النهاية لسداد الفوائد بدلاً من تمويل برامج الرعاية الاجتماعية أو البنية التحتية العامة. لقد أثرى مخطط الربح المباشر هذا المصرفيين وأي شخص اشترى السندات، بما في ذلك النخب السياسية التي أصدرتها في المقام الأول.

المثال الثاني هو إهمال الطبقة الحاكمة لنظام التعليم العام اللبناني. وقد كان لهذا عواقب وخيمة على الحراك الاجتماعي ومستويات عدم المساواة على المدى الطويل. في الواقع، تُظهر الأبحاث الحديثة في World Inequality Lab، على سبيل المثال، أن أوروبا أكثر مساواة من الولايات المتحدة اليوم، ليس لأنها تعيد توزيع المزيد من الدخل لاحقًا، ولكن لأن توزيع الدخل قبل الضرائب أكثر مساواة، وذلك بفضل قوة عامة أقوى. الخدمات والوصول المجاني إلى التعليم والصحة. مقارنة ببقية العالم، فإن نسبة الناتج المحلي الإجمالي التي يتم إنفاقها على التعليم (العام والخاص) في لبنان منخفضة جدًا. يمثل الإنفاق على التعليم 2.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبنان، مقارنة بـ 4.8 في المائة في تركيا، و6 في المائة في الولايات المتحدة، و6.3 في المائة في النرويج (انظر الشكل 9). والأسوأ من ذلك أنه أخذ يتناقص منذ عام 2005، عندما بلغ 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل 10).

الشكل 9: إجمالي الإنفاق على التعليم (العام والخاص) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2015

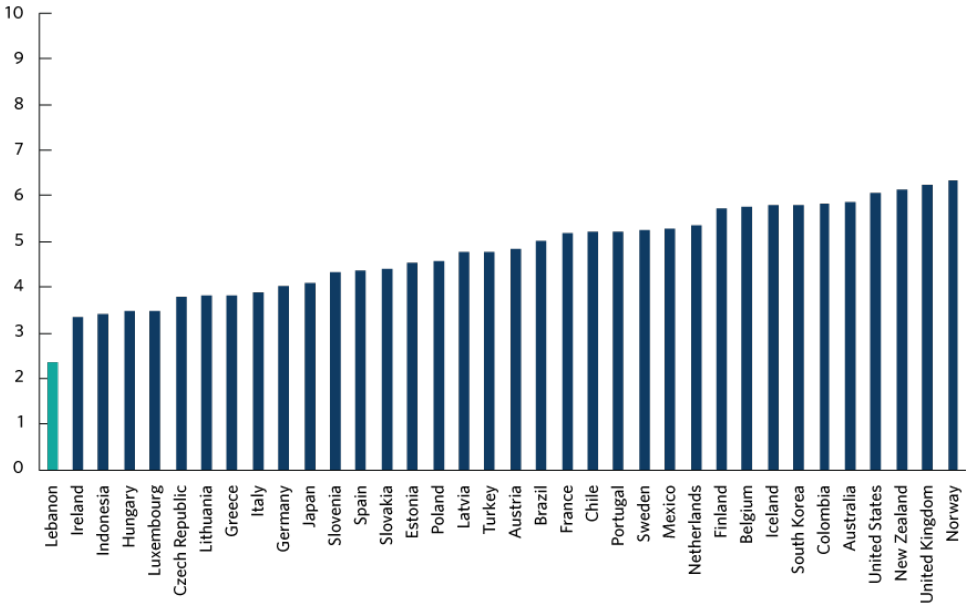

الصورة 10: تطور هيكل الإنفاق التربوي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان 2004-2017

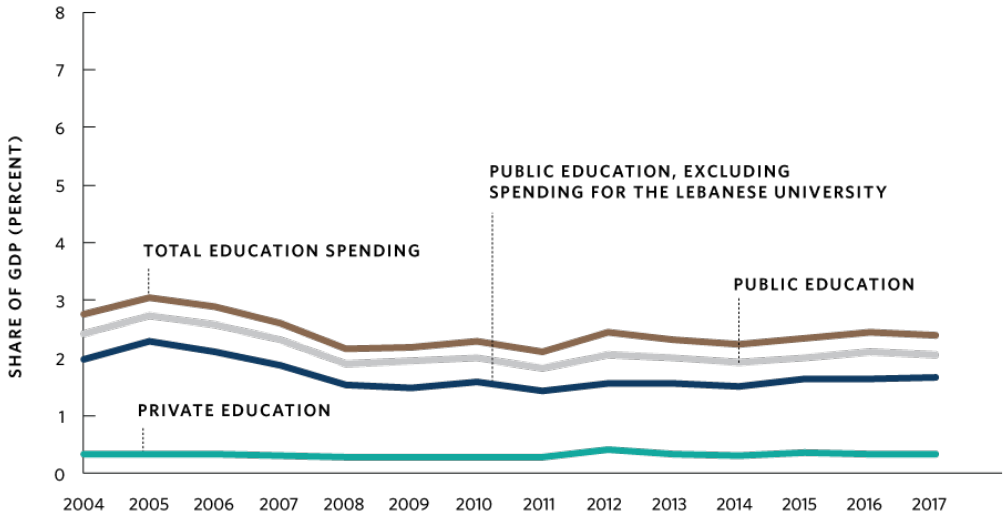

وفقًا لأحدث الأرقام المتاحة، تجتذب مؤسسات التعليم الخاص في لبنان ما يقرب من 60 بالمائة من طلاب المدارس الابتدائية و50 بالمائة من طلاب المدارس الثانوية. لكن المدارس الخاصة غالبًا ما تكون باهظة الثمن. في عام 2013، بلغ متوسط الرسوم الدراسية للتعليم الخاص في لبنان 2،513 دولارًا سنويًا. كان الحد الأدنى لدخول 40 في المائة من أصحاب الدخل المتوسط في عام 2013 هو9،014 دولارًا أمريكيًا تعادل القوة الشرائية (تعادل القوة الشرائية) سنويًا، بمتوسط يبلغ 15،165 دولارًا. وبالتالي، فإن متوسط الرسوم الدراسية لمدرسة خاصة يمثل 16 بالمائة من إجمالي الدخل السنوي للفرد المتوسط من مجموعة الدخل المتوسط.

يفسر هذا جزئيًا سبب اكتظاظ القطاع العام الذي يعاني بالفعل من نقص التمويل، مع موارد أقل لكل طالب.

الإصلاح الضريبي: خطوة أولى ملموسة نحو نموذج اقتصادي جديد

أسباب الأزمات المتعددة التي يواجهها لبنان هي أسباب منهجية: الاقتصاد السياسي في البلاد يمكّن النخب الحاكمة من أن تصبح أكثر ثراءً على حساب الأغلبية وتدمير الدولة ببطء. لذلك يجب أن يكون الحل سياسيًا أولاً وقبل كل شيء. ومع ذلك، وبالنظر إلى حجم المشكلة، هناك حاجة إلى إعادة تصميم شاملة للنموذج الاقتصادي للبلد. من بين الإصلاحات الاقتصادية، تبرز السياسات الضريبية باعتبارها مناسبة بشكل خاص لمعالجة مستويات الفقر المدقع وعدم المساواة، فضلاً عن زيادة الإيرادات المطلوبة بشكل عاجل. لن تكفي الإجراءات المالية وحدها لإعادة لبنان إلى المسار الصحيح، وقد اقترح العلماء والناشطون بالفعل مجموعة من الإصلاحات التكميلية. ومع ذلك، فإن الضرائب هي المفتاح لبناء دولة جديدة وعقد اجتماعي مع العدالة الاجتماعية في جوهرها.

- **نظام ضريبي غير منصف**

يجب أن يكون بناء نظام ضريبي فعال وعادل حجر الزاوية في أي نموذج اقتصادي لبناني جديد. في هذا الصدد، يتمتع لبنان بدرجة من القدرة على المناورة لإجراء تحسينات كبيرة. لا يقوم النظام المالي الحالي بعمل سيئ يتمثل في إعادة توزيع الموارد والتخفيف من حدة الفقر فحسب، بل يقوم أيضًا بتحصيل الإيرادات. مثلت الإيرادات الضريبية 15 في المائة فقط من إجمالي الناتج المحلي في لبنان في عام 2017، مقارنة بنسبة 21 في المائة في تشيلي، وهي دولة ذات مستوى دخل مماثل وشهدت أيضًا احتجاجات ضخمة العام الماضي؛ 25 في المائة في الولايات المتحدة؛ وبمعدل 34 في المائة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (انظر الشكل 11).

الشكل 11: تطور الإيرادات الضريبية حسب المكون، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2005-2017

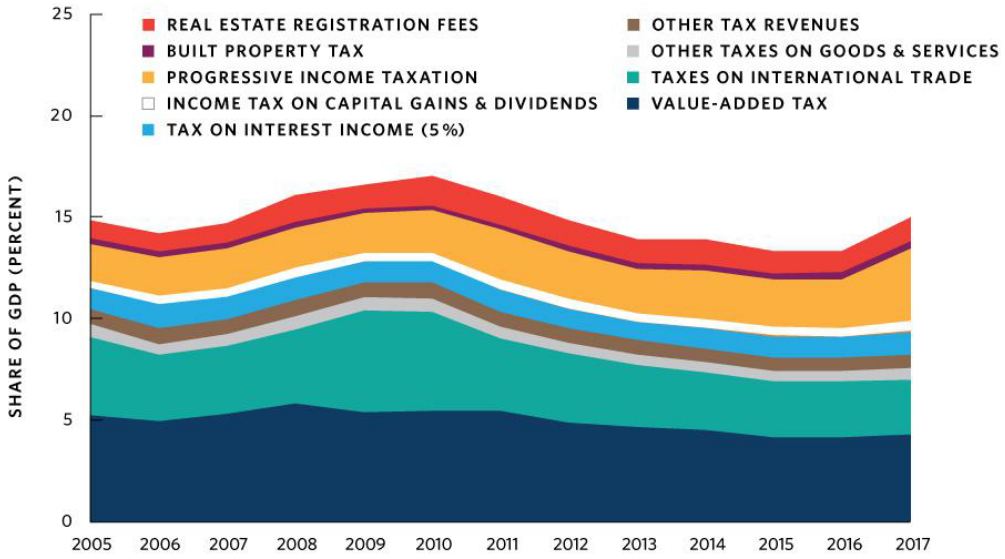

علاوة على ذلك، فإن النظام الضريبي منظم بطريقة تجعل المواطنين الأكثر رخاءً يدفعون ضرائب أقل من نظرائهم الأفقر. أولاً، يعتمد النظام في الغالب على الضرائب غير المباشرة - ضرائب القيمة المضافة، وضرائب الإنتاج، والتعريفات، والضرائب الأخرى التي يتم تحصيلها من خلال وسطاء مثل متاجر البيع بالتجزئة. لا تعتمد هذه الضرائب على مستويات دخل الأفراد. على هذا النحو، فقد أصابت أفقر شرائح المجتمع بشدة. تمثل الضرائب المحصلة بشكل غير مباشر 65 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية في لبنان، مقابل 25 في المائة المحصلة من خلال الضرائب المباشرة. ويتم تحصيل 60 في المائة فقط من الضرائب المباشرة من خلال مخطط تصاعدي - أي بمعدل يزيد مع زيادة دخل الفرد (انظر الشكلين 12-أ و12-ب).

الشكل 12-أ: هيكل النظام المالي في لبنان، المتوسط 2005-2017

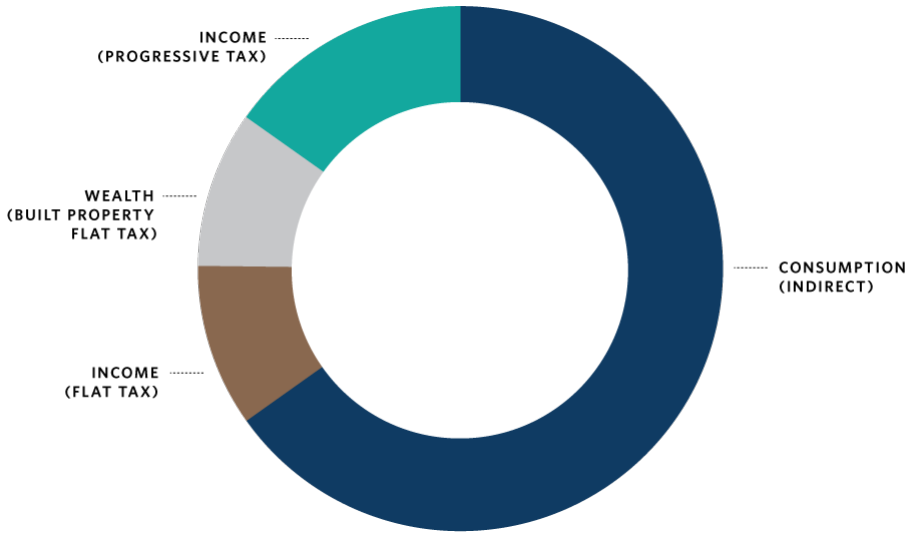

الشكل 12-ب: هيكل النظام المالي في لبنان، المتوسط 2005-2017

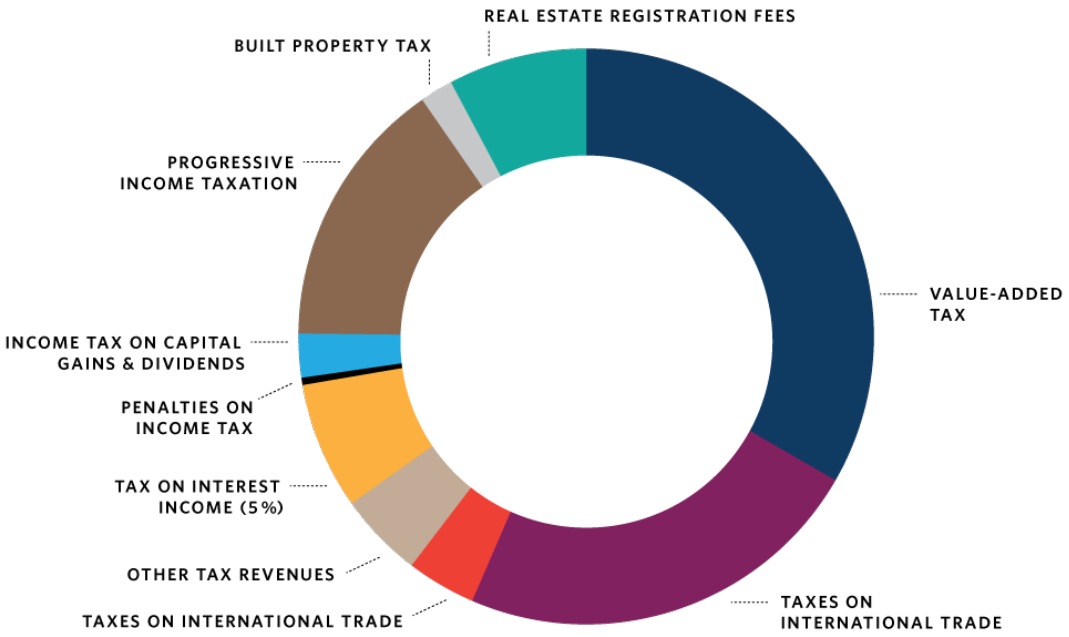

في لبنان، جزء فقط من ضريبة الدخل الشخصي تصاعدي. علاوة على ذلك، فإن ضريبة الدخل الشامل - التي تغطي الأجور والأرباح المستمدة من العمل الحر والشركات المملوكة للقطاع الخاص وبعض عائدات العقارات المبنية - تمثل 2 إلى 3 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معدل منخفض للغاية وفقًا للمعايير الدولية (انظر الشكل 13). PIT هو جدول زمني، مما يعني أنه بدلاً من فرض ضرائب على الدخل الإجمالي للفرد، فإنه يفرض ضرائب على كل تدفق دخل على حدة. هناك ثلاث فئات منفصلة من ضرائب الدخل: الدخل التجاري (الأرباح التي يحققها الأفراد العاملون لحسابهم الخاص، والشركاء في الشراكات، والأفراد في الشركات الصغيرة)، والتي يتم فرض ضرائب عليها بمعدلات تتراوح من 4 إلى 21 في المائة؛ دخل العمل (الرواتب والأجور والمكافآت والعلاوات والمعاشات السنوية ومدفوعات المعاشات التقاعدية والمزايا الأخرى النقدية والعينية)، الخاضع للضريبة بمعدلات 2-20 في المائة؛ وعائدات تأجير العقارات المبنية، تخضع للضريبة بمعدلات تتراوح بين 4 و14 في المائة.

الشكل 13: إيرادات ضريبة الدخل الشخصي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (آخر سنة متاحة)

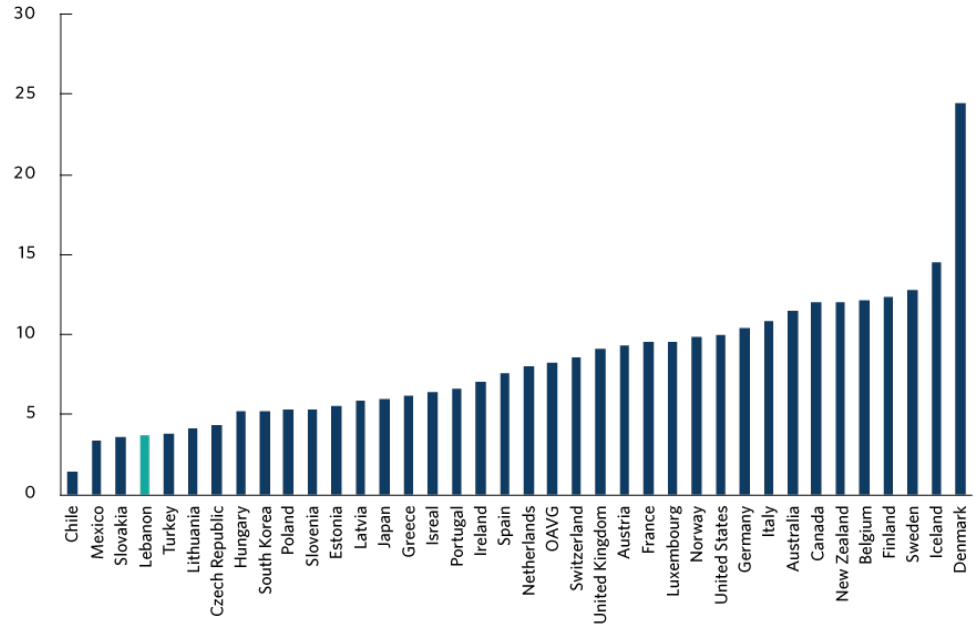

يؤدي فرض الضرائب على كل مصدر من مصادر الدخل بشكل منفصل إلى عدم انتظام معاملة دافعي الضرائب، وعلى وجه التحديد، فإن النظام غير عادل لأولئك الذين يستمدون كل أو معظم دخلهم من مصدر واحد. هذا هو الحال في كثير من الأحيان بين ذوي الدخل المنخفض، حيث يميل الأغنياء إلى تنوع مصادر الدخل. من خلال فرض ضرائب على كل مصدر من مصادر الدخل بشكل منفصل، من المرجح أن تقلل الإدارة المالية من تقدير وضع الفرد في توزيع الدخل الإجمالي. إذا أخذنا في الاعتبار إجمالي المبلغ المكتسب، سيجد العديد من دافعي الضرائب أنفسهم في شريحة ضريبية أعلى.

على سبيل المثال، لننظر إلى مواطنة لبنانية خيالية تُدعى غادة، تمتلك عقارين في بيروت - أحدهما تؤجره والآخر تسكنه شخصيًا. تعمل أيضًا كموظفة في السينما. تظهر غادة مرتين في ملفات الإدارة المالية، مرة عن الدخل الذي تحصل عليه من تأجير ممتلكاتها ومرة مقابل أجرها. على الرغم من أن مستوى دخلها الإجمالي مرتفع للغاية، إلا أنها بصفتها موظفة تدفع ضريبة دخل منخفضة على دخلها من العمل. إذا كان دخلها الإجمالي خاضعًا للضريبة - الأجور بالإضافة إلى عائدات الممتلكات، على عكس كل تيار دخل يتم فرض ضرائب عليه بشكل منفصل - فإن هذا من شأنه أن يدفعها إلى شريحة ضريبية أعلى ويلزمها بدفع المزيد.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تقييم الضرائب المباشرة بشكل أكثر صرامة في حالة دافعي الضرائب في الجزء السفلي منها في الجزء العلوي من نمط توزيع الدخل. والنتيجة هي أن أصحاب الدخل من العمل يمثلون 50 في المائة من جميع دافعي الضرائب الخاضعين لضريبة الدخل الشامل في عام 2005 و 63 في المائة في عام

2012. وفي الوقت نفسه، فإن التهرب الضريبي في لبنان أسهل على دافعي الضرائب الأغنى. يحتوي القانون المالي على العديد من الخصومات والإعفاءات، وفي بعض الحالات يسمح للأفراد بالانتقال من ضريبة الدخل الشخصي إلى فئة ضريبية مخصصة حصريًا لدخل رأس المال. مثل هذا التفاوت المؤسسي فيما يتعلق بالتطبيق التفاضلي لأساليب الرقابة والعقوبات بين دافعي الضرائب يعيق التصاعد الكلي المقصود للنظام الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم دخل رأس المال، الذي يشكل الحصة الأكبر من الدخل للأغنى، يخضع للضريبة بمعدل ثابت. أخيرًا، يزيد قانون السرية المصرفية من إعاقة الوصول إلى المعلومات حول دافعي الضرائب الميسورين.

- **الطريق إلى تمرير العدالة الاجتماعية من خلال الإصلاح الضريبي**

يحتاج لبنان إلى تصميم ضريبة دخل تصاعدية وشاملة أيضًا، تفرض ضرائب على جميع مصادر الدخل معًا وليس بشكل منفصل. في هذا الصدد، من المهم أن تشمل الضرائب المباشرة جميع أنواع دخل رأس المال، التي لا تخضع تيارات معينة منها - مثل الفوائد وأرباح رأس المال - للضريبة بموجب نظام ضريبة الدخل الشخصي الحالي وتخضع بدلاً من ذلك إلى معدل ثابت وغير تصاعدي. تعتبر الضرائب الشاملة على الدخل وسيلة فعالة لزيادة الإيرادات وللقيام بذلك بشكل عادل.

الخطوة الأخرى التي يجب على لبنان اتخاذها هي زيادة معدلات الضرائب الهامشية الأعلى بشكل كبير المطبقة على أعلى الدخول. تعد معدلات الضرائب الهامشية الأعلى في لبنان منخفضة جدًا وفقًا للمعايير الدولية. كان إصلاح عام 2019، الذي أدى إلى زيادة أعلى معدلات العمالة من 20 إلى 24 في المائة والأرباح من 21 إلى 25 في المائة، خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن لبنان لا يزال يفرض ضرائب على أصحاب الدخل الأعلى بشكل أقل بكثير من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة.، والولايات المتحدة، وكذلك دول من جنوب الكرة الأرضية من 1979 حتى اليوم (انظر الشكلين 14 أ و14 ب). في الأوقات الاستثنائية، مثل الحروب، عادة ما يتم رفع أعلى معدلات الضرائب الهامشية. على سبيل المثال، في فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا والولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، وصلوا إلى 60 بل وحتى 80٪. يمر لبنان حاليًا بأزمات سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة تستدعي مثل هذه الإجراءات الاستثنائية. إن مضاعفة أعلى معدل ضريبي هامشي ليكون على قدم المساواة مع مثيله في الولايات المتحدة المعاصرة يمثل الحد الأدنى الصارم لما يجب القيام به.

الشكل 14-أ: تطور أعلى معدلات الضرائب الهامشية على الدخل الشخصي في بلدان مختارة

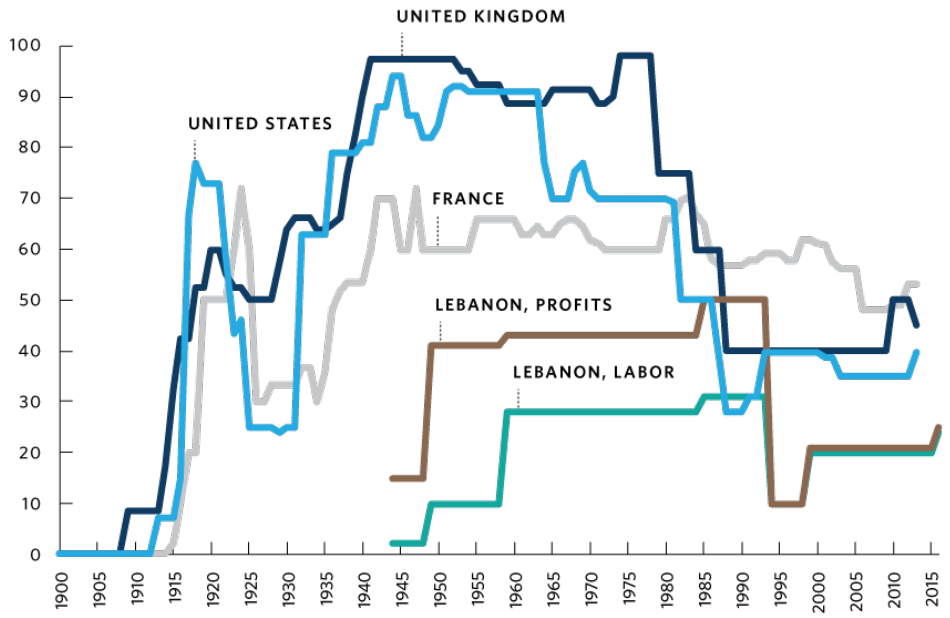

الشكل 14-ب: تطور أعلى معدلات الضرائب الهامشية على الدخل الشخصي في بلدان مختارة

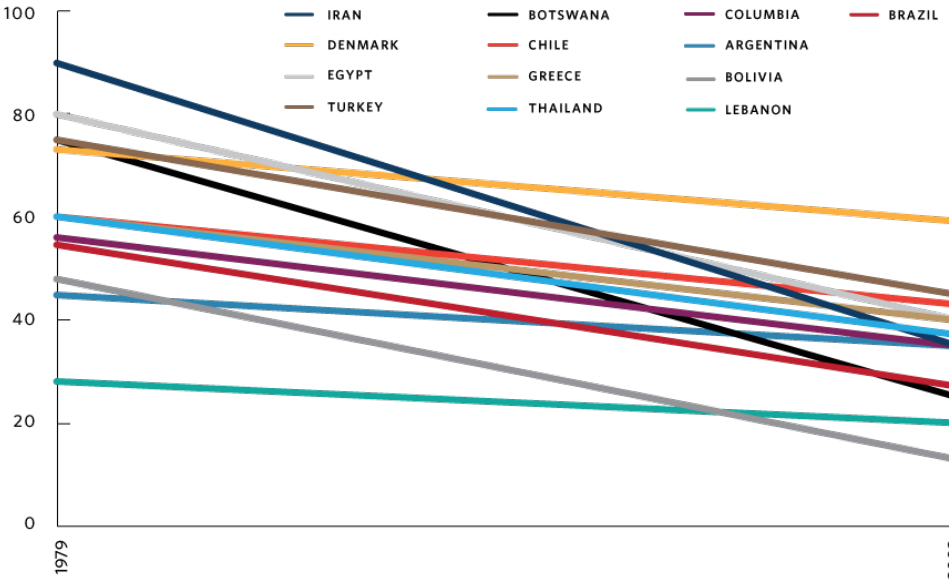

الخطوة التالية هي فرض ضرائب على الثروة. كأداة قوية للتخفيف من مستويات عدم المساواة الشديدة في الدخل، فإن ضرائب الثروة ستمول أيضًا خدمات الرعاية الاجتماعية التي تشتد الحاجة إليها. في هذا المجال، هناك حاجة إلى إصلاحين. أولاً، نظرًا للظروف الاستثنائية مع أزمة COVID-19 وانفجار ميناء

بيروت الذي عصف ببلد يعاني بالفعل من اضطرابات سياسية ومالية حادة، يجب تقييم ضريبة الثروة لمرة واحدة على أغنى اللبنانيين لغرض تمويل الإغاثة الطارئة.

ضع في اعتبارك حقيقة أن أصحاب المليارات في لبنان (يُعتقد أنهم سبعة أفراد) لديهم صافي ثروة مجتمعة يزيد قليلاً عن 20 في المائة من الدخل القومي اللبناني (انظر الشكل 6). إن فرض ضريبة على هؤلاء الأفراد بمعدل 10 في المائة من شأنه أن يدر مبلغًا يعادل 2-3 في المائة من الدخل القومي للبلد، وهو أكثر مما تجمعه ضريبة الدخل التصاعدية حاليًا من جميع اللبنانيين مجتمعين. والملياردیرات هم فقط الجزء المرئي من جبل الجليد، حيث يوجد العديد من أصحاب الملايين. وهذا يشير إلى أنه حتى معدل الضريبة المنخفض، عند تطبيقه عليها، من شأنه أن يولد موارد كبيرة تشتد الحاجة إليها.

يجب أن تكون ضريبة الثروة لمرة واحدة مصحوبة بضريبة ثروة أكثر شمولاً وتصاعدية على الممتلكات والأصول المالية، بالنظر إلى أهمية قطاعي العقارات والمصرفيين في الاقتصاد اللبناني ومقدار الدخل الذي يدرهما. فيما يتعلق بالضرائب العقارية، توجد حاليًا ضريبة على الميراث وضريبة على الممتلكات المبنية المسجلة، والتي تمثل معًا نسبة تافهة 0.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كخطوة أولى، على السلطات أن تبذل جهدًا للحصول على جميع البيانات ذات الصلة بمخزون الثروة في لبنان، ولا سيما الممتلكات المبنية. وبتسلح هذه المعلومات، يمكن للدولة أن تشرع في زيادة الإيرادات إلى الحد الأقصى من خلال فرض ضريبة ثروة شاملة تغطي الأصول المالية وكذلك الأصول التجارية وغير المالية بجميع أنواعها.

الخلاصة: نحو دولة جديدة

بدون تغيير سياسي جذري وإصلاح اقتصادي جاد، من السهل تخيل مصير لبنان. سوف تتسارع دوامة الهبوط في البلاد. إن التفاوت في الدخل والثروة، المتوطن والمتطرف بالفعل، سوف يتفاقم. وهذا بدوره سيؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، إن لم يكن صراعًا مباشرًا. تنتهي الملحمة المؤسفة بلبنان كدولة فاشلة.

ما إذا كانت طبقة رجال الأعمال السياسية التي تحكم لبنان ستوافق على التغيير المطلوب بشكل عاجل، وما الشكل الذي قد يتخذه هذا التغيير، هي أسئلة مفتوحة. إن إقناع زمرة راسخة منذ فترة طويلة وتشتهر بالخدمة الذاتية للتخلي عن بعض امتيازاتها هو أمر صعب. لكن اليوم، ونظراً لخطورة الوضع في لبنان بشكل غير مسبوق، فقد سنحت فرصة سانحة. قد يؤدي الغضب الشعبي الموجه إلى السياسيين من جميع أنحاء الطيف، والذي تصاعد بشكل كبير بعد انفجار ميناء بيروت، إلى استنتاج أكثر بديهية بينهم أنه لم يعد بإمكانهم تجاهل دعوات الإصلاح.

بالنسبة للآخرين، فإن وجود رسالة ساخرة باللغة التي يفهمها السياسيون بشكل أفضل - رسالة المال والسلطة - تبدو ضرورية. الرسالة بسيطة وصريحة: إذا لم يتم سن تدابير اقتصادية وسياسية صارمة وفورية، فلن يتبقى شيء من ثروات هذا البلد وموارده لنهبها.